

بحضور نواب من كتلتي فتح وحماس

## التشريعي يعقد جلسة تضامناً مع الأسرى

### بحر: تحرير الأسرى من سجون الاحتلال واجب شرعي ووطني وإنساني



قد ارتفع ليصل لـ (221) شهيداً منذ عام (1967)، في حين ما زال الاحتلال يعتقل حالياً ما يقارب (5700) معتقل بينهم (230) طفلاً و(48) معتقلة و(500) معتقل إداري (معتقلون بلا تهمة) و(1800) مريض بينهم (700) بحاجة لتدخل طبي عاجل.

الصارخة للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف والعمل على رقابة السجون لدى الاحتلال وتطبيق المعايير الدولية بحق الأسرى.

وطالب التقرير أحرار العالم والمنظمات الدولية بالعمل لإجبار الاحتلال على إزالة أجهزة التشويش التي تعتبر سبباً رئيسياً لإصابة الأسرى بالسرطان والأمراض الفتاكة. وأوضح التقرير أن عدد شهداء الحركة الأسيرة

مشرقة تضمن تحريرهم وتبيض السجون. واستمع النواب لتقرير حول تداعيات ومستجدات حياة الأسرى في سجون الاحتلال، وقد فند التقرير أحوال الأسرى وتوقف عند معاناتهم وحذر من سياسة الإهمال الطبي التي ينتهجها الاحتلال بحق أسرانا الأبطال. وأوصى التقرير المؤسسات الدولية، تكليف لجنة دولية للاطلاع على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، ومعاينة الانتهاكات

شدد الدكتور أحمد بحر، على ضرورة تكثيف الجهود للتضامن مع الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، منوهاً إلى أن تحريرهم بات ضرورة وطنية علاوة على كونه فريضة شرعية، جاءت تصريحات بحر، أثناء جلسة عقدها التشريعي أمس الأربعاء بمقره بحث فيها سبب التصدي للهجمة الصهيونية ضد أسرانا في السجون، مؤكداً أن تحريرهم واجب شرعي ومهمة وطنية مقدسة، داعياً المقاومة لإبرام صفقة

التفاصيل ««« 04 - 05 - 06

رئاسة التشريعي  
تستقبل رئيس للعبة  
الدولية للصليب  
الأحمر بقطاع غزة

««« 02

لجنة التربية تراجع  
مواد مشروع قانون  
التعليم العالي تمهيداً  
للقراءة الأولى

««« 03

## بحر يشكر الاتحاد البرلماني العربي لاستحداث لجنة دائمة باسم فلسطين



العربي، ولجنة فلسطين للعمل على فضح وتعريه جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني في مختلف المحافل والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.



الفلسطينية وتعزيز الاتصال والتواصل بين الاتحاد العربي والبرلمانات العربية والمجلس التشريعي الفلسطيني. ودعا في ختام رسالته رئيس الاتحاد البرلماني

شكر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور أحمد بحر، رئيس الاتحاد البرلماني العربي م. عاطف الطراونة، لاستحداث الاتحاد لجنة دائمة باسم فلسطين، جاء ذلك خلال رسالة أرسلها بحر، صباح يوم أمس الأول للمهندس الطراونة.

وجاء في الرسالة: "اسمحوا لنا أن نتقدم منكم بالشكر والتقدير على الخطوة الهامة التي تم إقرارها باستحداث لجنة دائمة باسم لجنة فلسطين في الاتحاد البرلماني العربي، مقدّرين عالياً حرصكم الكبير على التفاعل مع القضية الفلسطينية في ظل الهموم الكبرى والتحديات المتعاطمة وعملكم الدؤوب من أجل تكريس حضور فلسطين وقضيتها العادلة في المنتديات والمحافل الإقليمية والدولية". وعبر بحر، في رسالته عن طموحه في أن تعمل اللجنة المشكلة حديثاً لخدمة المصالح والقضايا

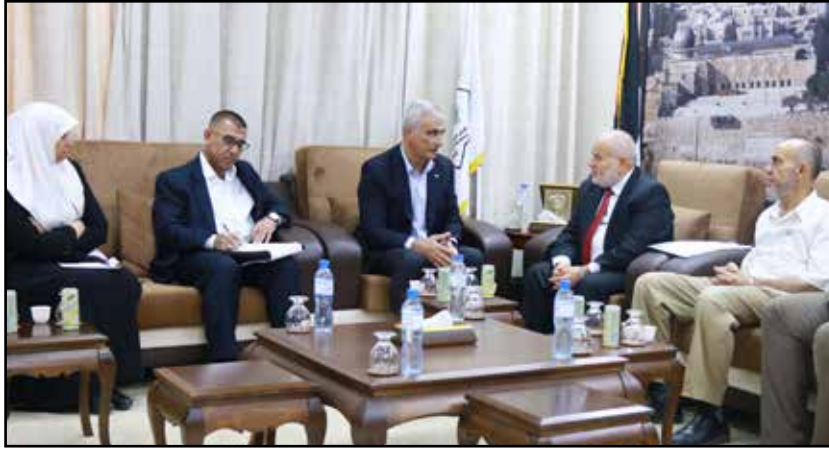
## استقبل رئيس الصليب الأحمر بغزة

### التشريعي يناقش انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى

انتهاكات الاحتلال بحق سكان قطاع غزة متمثلة في معاناة أهالي الأسرى وحرمانهم من زيارة أبنائهم، وكذلك منع مرضى القطاع من السفر للعلاج عبر معبر بيت حانون، والاعتداء على المدنيين في مسيرات العودة وخاصة المسعفين والصحفيين والنساء والأطفال، وكذلك إطلاق النار على المزارعين على الحدود الشرقية للقطاع، وإطلاق النار على الصيادين ومنعهم من الصيد في المساحة المسموح بها وملاحقتهم واحتجاز مركباتهم.

#### مقابلات حثيئة

من ناحيته أكد "كاساريس" اهتمامه بقضية الأسرى وأنه يتابع تفاصيلها وخاصة المضربين عن الطعام، مشيراً إلى أن البعثة الدولية ترسل لجان للتعرف على أوضاع السجون والوقوف على معاناة الأسرى بشكل دائم، والضغط على الاحتلال بغية حمله على احترام القوانين الدولية والالتزام باتفاقية جنيف الرابعة وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الأسرى. وأشار إلى أنه سينقل رسالة رئاسة التشريعي لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف، منوهاً أن اللجان والطواقم العاملة معه ستتابع الانتهاكات الأخرى التي يركبها الاحتلال بحق الصيادين، والمزارعين، والمتظاهرين المشاركين بمسيرات العودة. وفي نهاية حديثه نوه إلى أن رئيس الصليب سيزور فلسطين قريباً بهدف الاطلاع على مستجدات قضية الأسرى والوقوف على انتهاكات الاحتلال في غزة والصفة والقدس.



مزيداً من الجهود لمساندة الأسرى في سجون الاحتلال، وعدد فيها الإجراءات المتخذة من قبل إدارة السجون بحق أسرانا مؤكداً أنها تمثل تجاوزاً للقوانين الدولية. ودعا في رسالته، الصليب الأحمر وكل المنظمات الدولية الإنسانية للضغط على الاحتلال لإزالة أجهزة التشويش الإلكترونية التي تتسبب بالسرطان للأسرى، كما دعا للتدخل من أجل الأسرى المضربين عن الطعام ووقف سياسة العزل الانفرادي بحق الأسرى في سجون الاحتلال وكذلك الأحكام الإدارية.

#### انتهاكات جسيمة

من جهتها استعرضت النائب هدى نعيم، عدد من

في بقية بلدان العالم، مبيناً أن الاحتلال يتنكب لهذه الحصانة ويضرب بها بعرض الحائط. وشدد بحر، على ضرورة أن تتخذ البعثة الدولية للصليب موقفاً واضحاً من اعتقال النواب، باعتبار أنهم محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك تجاه الإجراءات العنصرية ضد الأسرى خاصة العزل الانفرادي والتعذيب، والحرمان من العلاج، والحرمان من النوم لساعات طويلة أثناء التحقيق، منوهاً أن ذلك أدى لوفاة عدد منهم بسبب الإهمال الطبي.

#### رسالة مهمة

وفي ذات السياق سلم د. بحر، "لكاساريس" رسالة من رئاسة المجلس التشريعي لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف، طالبه فيها ببذل

استقبل الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، بمكتبه في مدينة غزة وفداً رفيعاً من الصليب الأحمر، تقدمه رئيس البعثة الدولية للصليب الأحمر بقطاع غزة السيد/ "أجناسيو كاساريس"، وناقش معه انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى داخل السجون وما يتعرضون له من إجراءات مخالفة للقانون والحقوق الإنسانية والاتفاقيات الدولية، كما ناقشوا سبل دعم الأسرى والعمل على تحسين الظروف الحياتية لهم لحين الإفراج عنهم من سجون الاحتلال.

وحضر اللقاء مسؤول ملف الأسرى في المجلس النائب محمد شهاب، ومقرر لجنة الرقابة والحرمان العامة وحقوق الإنسان النائب هدى نعيم.

#### ظروف قاسية

بدوره قدم بحر، شرحاً وافياً عن الأسرى في سجون الاحتلال وظروف معيشتهم داخل السجون والانتهاكات التي يتعرضون لها وأهم مطالبهم، وشدد على أن الاحتلال يخترق كل القوانين الدولية والإنسانية التي تنص على حقوق الأسرى، ويمارس سياسة الإهمال الطبي المتعمد تجاه الأسرى المرضى وكبار السن، في تجاوز واضح للاتفاقيات الدولية والمعاهدات الإنسانية، مندداً بسياسات الاحتلال بحق الأسرى كالحرمان من زيارة الأهل.

#### حصانة مهدورة

واستعرض اعتقالات الاحتلال لعدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الذين من المفترض أنهم يتمتعون بالحصانة البرلمانية أسوة بزملائهم

## الاتحاد البرلماني العربي

### يطالب بتوحيد المواقف ضد الخطر

### المهدق بفلسطين

وناشد الحكومات العربية بتوحيد الكلمة والموقف وإعادة صدارة القضية الفلسطينية على طاولة القرار العربي، ورفض كل أشكال الصفقات المشبوهة والتسريبات الخبيثة حول مستقبل القضية الفلسطينية.



وناشد الطراونة في تصريحه منظمة التعاون الإسلامي، والجامعة العربية، والمؤسسات والمنظمات الأممية، وبرلمانات العالم المختلفة بالانحياز إلى عدالة القضية الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني والتخفيف من أزماته التي تسبب به الاحتلال وخاصة في القدس والصفة الغربية وقطاع غزة.

قال رئيس الاتحاد البرلماني العربي المهندس عاطف الطراونة: "إن إمعان إسرائيل في محاولات فرض واقع جديد على الأرض الفلسطينية لن يتم القبول به، ويتوجب اليوم إزاء الخطر المهدق بالقضية الفلسطينية لتدعيم وحدة الصف العربي، وتحقيق المصالحة الفلسطينية بالسرعة الممكنة".

وأضاف الطراونة، في تصريح صحفي أن الاحتلال ما زال يمارس أبشع الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني سواء بتجريف الأراضي، أو شرعنة المستوطنات أو تدنيس المقدسات أو زج الأطفال والنساء والشيوخ في السجون والمعتقلات.

## النائب الخضري يدعو لتسيير

### أسطول جوي طبي إلى قطاع غزة



وصف النائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تحذيرات مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف حول تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة، بالمهمة وتلامس الواقع، ولكنها غير كافية وتحتاج خطوات عملية.

وناشد الخضري، ملادينوف، بصفته الأممية وبحكم اطلاعه على سوء الأوضاع الإنسانية والمعيشية والصحية في غزة، جراء الإغلاق والحصار، إصدار التوجيهات لكل المؤسسات الصحية والإنسانية الأممية والدولية لبدء تسيير أسطول جوي طبي محمل بمستهلكات طبية وأدوية إلى القطاع.

وقال الخضري، في تصريح صحفي: "إن هذه التحذيرات رغم أهميتها غير أنها لا تكفي على الإطلاق، ويجب أن يكون هناك خطوات عملية واقعية يمكن تنفيذها وتطبيقها لتلافي تفاقم الأزمة الإنسانية، وتدارك الأمر وبدء حل هذه الأزمات".

وشدد الخضري على أن واقع غزة بشكل عام يحتاج لجهود أممي دولي كبير لرفع الحصار الإسرائيلي بشكل كامل، باعتبار ذلك خطوة أساسية ومهمة لحل الأزمات كافة، مؤكداً





## كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## للتوحد جهود شعبنا نصرته للأسرى

يوماً بعد يوم تزداد الهجمة الصهيونية على أسرانا البواسل في سجون الاحتلال شدة وقسوة وشراسة.

ففي كل يوم ألم جديد ومعاناة جديدة بهدف كسر إرادتهم وسحق روحهم المعنوية وانتمائهم الوطني.

إن قلوبنا تتفطر دماً مع كل نبأ أو خبر جديد حول معاناة أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، والتي لم يكن آخرها استشهاد الأسير البطل / بسام السايح نتيجة الإهمال الطبي وحرمان الأسرى من حقهم في التداوي والعلاج، بل ولإزالة العديد من الأسرى في أوضاع صحية صعبة وخاصة أولئك الذين يخضون الإضراب عن الطعام منذ ستين يوماً ويحرمون من أبسط حقوقهم الإنسانية والمعيشية في إصرار صهيوني صارخ على انتهاك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الخاصة بالأسرى.

لقد تجاوزت الهجمة الصهيونية ضد أسرانا الأبطال كل الحدود، وبات لزاماً علينا جميعاً أن نتخذ موقفاً شجاعاً في هذه اللحظة الحرجة لنصرة أسرانا الأبطال وكسر الهجمة الصهيونية التي تستهدف إذلالهم وتركيبتهم، فهؤلاء الأسرى هم أقمار الحرية، وجوهر القضية، وأيقونة الصراع، وأصحاب الفضل والسبق، وهم تاج رؤوسنا ومنبع عزتنا وكرامتنا، وأهل العطاء والتضحيات الذين أفنوا أعمارهم وزهرة شبابهم فداءً لدينهم ووطنهم وحرية شعبهم، ولن يهدأ لنا بال أو يقر لنا قرار حتى ينالوا حريتهم بين أهليهم وذويهم وأبناء شعبهم في عرس فلسطيني مشهود بإذن الله تعالى.

لقد عقدنا بالأمس جلسة خاصة للمجلس التشريعي الفلسطيني للوقوف بجانب أسرانا البواسل وفضح ممارسات العدو الصهيوني الذي يضرب بعرض الحائط لكل الأعراف والقوانين الدولية، وقد أكدنا ولا زلنا نؤكد لشعبنا وأمتنا أن قضية الأسرى ستظل على رأس أولويات المجلس التشريعي وخاصة نواب الشعب الفلسطيني المختطفين وعلى رأسهم مروان البرغوثي وحسن يوسف وأحمد سعادات حتى تحريرهم بإذن الله.

إن الحقيقة التي لا يغفل عنها أو يستطيع أن يتجاهلها أي فلسطيني حر أن تحرير أسرانا من سجون الاحتلال يشكل واجباً شرعياً ووطنياً وسياسياً وإنسانياً، لذا فإننا ندعو المقاومة الفلسطينية إلى بذل قصارى جهودها وعمل كل ما يلزم من أجل الدفاع عن أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، والدفع بكل قوة باتجاه إنجاز صفقة تبادل مشرفة تقر بها عيون أسرانا الأبطال وأهلهم الكرام وأبناء شعبنا، كما نطالب أبناء شعبنا وفصائله الوطنية وشرائحه الشعبية ومؤسساته ومنظماته المجتمعية للخروج في مسيرات تضامنية مع أسرانا الأبطال وخاصة للمشاركة في مسيرات العودة الجمعة القادمة 27/09/2019م، والتي تجيء تحت عنوان "انتفاضة الأقصى والأسرى".

وفي هذا المقام فإننا لا يمكن أن ننسى نواب المجلس التشريعي المختطفين من قبل الاحتلال الصهيوني رغم حصانتهم البرلمانية التي تمنحهم إياها الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية، في محاولة لتعطيل التجربة الديمقراطية الفلسطينية ومنع النواب من أداء رسالتهم الوطنية وواجباتهم البرلمانية ومنعهم من التأثير في واقع أبناء شعبنا بما يعزز صمودهم ويخدم مصالحنا وقضايانا الوطنية في ظل المؤامرات والمخططات والتحديات الهائلة التي تترصد بشعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية من كل حذب وصوب. ومن هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة أسرانا البواسل، ونطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والأممية ومنظمات حقوق الإنسان للقيام بواجبها في ملاحقة الاحتلال على ما ارتكبه من جرائم بحق أسرانا البواسل.

كما ندعو البرلمانات والاتحادات البرلمانية العربية والإفريقية والآسيوية والإسلامية والدولية إلى وضع قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، بما فيهم نواب المجلس التشريعي المختطفين، على أجندتها البرلمانية، ومناقشة أوضاعهم الصعبة والانتهاكات الصهيونية الخطيرة بحقهم، والضغط على حكوماتهم ودوائر صنع القرار في بلدانهم من أجل إدانة جرائم الصهاينة بحق الأسرى وفضحها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

وفي الختام.. فإننا نؤكد للأسرى أنهم ليسوا وحدهم في مواجهة ظلم وجبروت الاحتلال، ونطمئنهم أن ليل الأسر وظلم الاعتقال سيتبدد وينجلي عن قريب بإذن الله تعالى، فالفجر آت لا محالة، ونحن أسرانا الأبطال على موعد حتمي مع الحرية ورفع راية الحق على قباب ومآذن مساجد ومدن وقرى فلسطين الحبيبة بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

## استعداداً للقراءة الأولى

## لجنة التربية تناقش مشروع قانون التعليم العالي



ومراسلتها مع ديوان الموظفين العام بهذا الخصوص. وأكد النواب على ضرورة دعم وتعزيز قطاع التعليم من أجل استقرار المسيرة التعليمية والنهوض بها. كما ناقش النواب أعضاء اللجنة عدة تقارير إدارية ورقابية متعلقة بعمل عدد من الدوائر الحكومية، مؤكداً أن اللجنة تعكف على دراسة التقارير المذكورة بشكل وافٍ وستصدر التوصيات اللازمة بشأنها للمعنيين مؤكداً أهمية هذه التقارير في تحسين الخدمة للمواطنين وتعزيز أداء الوزارات وتصويب أوضاعها. إلى ذلك ناقشت اللجنة عدد من شكاوى المواطنين وأصدرت التوصيات اللازمة بشأنها للجهات الحكومية المختصة على أن يجري متابعتها حسب الأصول والنظام وعلى قاعدة العدل والمساواة.

ناقشت اللجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي مواد مشروع قانون التعليم العالي، وأوصت ببعض النصوص المتعلقة بتشكيل مجلس التعليم العالي، وتصنيف المؤسسات التعليمية، ورسوم تراخيص المؤسسات التعليمية وفروعها، يأتي ذلك تمهيداً واستعداداً لتقديم مشروع القانون للمجلس التشريعي لقرائه بالقراءة الأولى وفقاً للقانون وأحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

وحضر الاجتماع النواب: خميس النجار، يوسف الشرافي، سالم سلامة، محمد شهاب، يحيى العبادسة، وهدى نعيم. هذا وناقش النواب أوضاع المسيرة التعليمية، ووقفوا عند الاحتياجات اللازمة لمديريات التعليم بالمحافظات، سواء المستلزمات المدرسية والكادر التعليمي وإجراءات الوزارة

## النائب الأسطل يتفقد

## مديرية التعليم ويلتقي قوات الحدود برفح

زار النائب يونس الأسطل، مديرية التربية والتعليم بمحافظة رفح، كما تفقد لجنة الإنقاذ البحري التابعة للدفاع المدني، وقوات الحدود، وشرطة



المصطافين، وما واجههم من صعاب ومعوقات خلال الصيف الأخير، مشيداً بقيامهم بالدور المنوط بهم على أكمل وجه رغم قلة الإمكانيات المتوفرة لديهم. وشكر النائب الأسطل، طواقم المنقذين على ما بذلوه من جهد لحماية وإنقاذ أرواح المواطنين المصطافين على الشاطئ وحثهم على التحلي بالصبر ومكارم الأخلاق والحفاظ على الخصوصيات العامة والعمل على تشكيل بيئة طيبة وحسنة وخدمة المواطنين.

## هيئة الحدود

وفي سياق آخر زار النائب يونس الأسطل، مقر شرطة تل السلطان، وهيئة الحدود، والتقى عدداً من الضباط وف الضباط والأفراد العاملين بهما، مشيداً بجهودهم في خدمة المواطنين والسهر على حمايتهم ومن أجل راحتهم، مؤكداً على ضرورة تحقيق العدالة في المجتمع وصون الحقوق للجميع وحفظ أمن المواطنين والعمل من أجل حماية وتماسك الجبهة الداخلية.

## مديرية التعليم

ولدى زيارته لمديرية التربية والتعليم بمحافظة رفح، هنا النائب يونس الأسطل، الطلبة وذويهم والمدراء والمعلمين بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، واستمع لشرح مفصل عن سير العملية التعليمية قدمه مدير تعليم المحافظة أشرف عابدين، الذي استحضر ما واكب العام الدراسي من تجهيزات ومستلزمات مهمة بذلت من أجل البدء في الموعد المحدد، منوهاً لبعض الاحتياجات اللازمة للمديرية لاستمرار العملية التعليمية على أكمل وجه.

## الإنقاذ البحري

هذا وعقد النائب الأسطل، لقاء مع لجنة الإنقاذ البحري التابعة للدفاع المدني في محافظة رفح تخلله لقاء موسع مع المنقذين البحريين العاملين في الإنقاذ البحري على شاطئ بحر المحافظة، واستمع منهم لطبيعة المهام الملقى على عاتقهم ودورهم في حماية



## خلال جلسة للتشريع

# أبو راس الاحتلال ينت البطيء بحث



# بحر:

## نطالب العالم بتكثيف التضامن مع أسرانا في سجون الاحتلال



شدد الدكتور أحمد بحر، على ضرورة تكثيف الجهود للتضامن مع الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، منوهاً إلى أن تحريرهم بات ضرورة وطنية علاوة على كونه فريضة شرعية، جاءت تصريحات بحر، أثناء جلسة عقدها التشريعي يوم أمس الأربعاء بمقره بحث فيها سبب التصدي للهجمة الصهيونية ضد أسرانا في السجون، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:

بلغ عدد الأسرى والأسيرات المرضى في سجون الاحتلال أكثر من (750) أسيراً وأسيرة، يعانون من أمراض مختلفة بعضها مزمن وبعضها خطير، ومنها (26) أسيرة فلسطينية. يعمن الاحتلال بانتهاك حقوق الأسرى المكفولة بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بالحماية والرعاية الطبية، حيث كفلت اتفاقية جنيف الرابعة في المواد (76) و(85) و(91) و(92) حق الأسرى بتلقي الرعاية الطبية الدورية، وتقديم العلاج اللازم لهم.

### اعتقال الأسرى الأطفال القاصرين

واصل الاحتلال خلال الشهر الماضي استهدافه للأطفال القاصرين بالاعتقال والاستعداد، حيث تم توثيق أكثر من (90) حالة اعتقال لأطفال فلسطينيين قاصرين خلال شهر يوليو، ما رفع عدد الأسرى الأطفال الإجمالي الحالي في سجون الاحتلال إلى (230) طفلاً، يعانون ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، تفتقر للحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأطفال وحقوق الأسرى.

### الاعتقال الإداري

بلغ عدد المعتقلين إدارياً في سجون الاحتلال نحو (500) معتقل، وبتاريخ 7/7/2019م: دخل (22) معتقلاً إدارياً بسجون الاحتلال في إضراب مفتوح عن الطعام، -غالبية المعتقلين الإداريين خاضوا الإضرابات، هم أسرى سابقين قضوا سنوات في الاعتقال الإداري.

### المضربين عن الطعام

شيكول، على أن تجرى فترة اختبار لتلك الأجهزة لمدة (3) أشهر، وبعدها يتم البدء بتعميمها على سجون الاحتلال وتنتهي في عام (2021). وأشار التقرير إلى أن أجهزة التشويش تُعتبر السبب الأول لإصابة الأسرى بالأمراض بمختلف أنواعها وفي مقدمتها السرطان.

### ثانياً: الأسرى الشهداء.

1. الأسير الشهيد رقم (220) نصار طقاطقة: اعتقل بتاريخ (19 يونيو 2019)؛ تعرض لتحقيق وتعذيب قاس على يد المحققين والسجانين والإهمال الطبي المقصود، حتى أصيب بالتهاب رئوي حاد قاتل، وفي زنازين سجن (نيتسان الرملة)؛ أعلنت إدارة سجون الاحتلال عن استشهاد بتاريخ (16 يوليو 2019).

2. الأسير الشهيد رقم (221) بسام السايح: أحد القادة الميدانيين تعمد الاحتلال الإهمال الطبي بحقه حيث لم يتم معالجته من مرض السرطان، مما أدى لتدهور حالته وارتقائه شهيداً.

ونوه التقرير إلى أن الاحتلال ما زال يحتجز جثامين (44) شهيداً ممن استشهادوا داخل السجون، في حين كانت سياسة الإهمال الطبي سبب رئيسي في استشهاد (65) أسيراً في السجون منذ عام (1967)، علماً بأن عدد شهداء الحركة الأسيرة قد ارتفع ليصل لـ (221) شهيداً منذ عام (1967).

### واقع الإهمال الطبي في السجون الصهيونية

حياة أسرانا، مطالباً منظمات حقوق الإنسان للقيام بواجبها في ملاحقة الاحتلال على ما ارتكبه من جرائم بحق أسرانا البواسل.

### تقرير لجنة التربية حول:

### انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى في السجون

بدوره تلا النائب مروان أبو راس، تقرير اللجنة حول انتهاكات الاحتلال بحق أسرانا في السجون، مؤكداً أن الاحتلال قد تلمذ في الممارسات التعسفية المعادية لحقوق الأسرى الإنسانية والمعيشية، وبالتوازي فقد عمقت سلطة رام الله من معاناة الأسرى في سجون الاحتلال؛ عندما قطعت رواتب قرابة (118) أسيراً في سجون الاحتلال، وقُصمت مخصصات (314) أسيراً ودرّمت عوائلهم من مصدر الدخل الوحيد لهم، وقد فند التقرير واقع الأسرى على النحو التالي:

**أولاً: أعداد الأسرى، وواقعهم في سجون الاحتلال**  
بلغ عدد المعتقلين حالياً ما يقارب (5700) معتقل بينهم (230) طفلاً و(48) معتقلة و(500) معتقل إداري (معتقلون بلا تهمة) و(1800) مريض بينهم (700) بحاجة لتدخل طبي عاجل.

تواصل سلطات الاحتلال تركيب أجهزة تشويش إلكترونية حديثة في سجن النقب الصحراوي كمرحلة أولى، ضمن مشروع متكامل أطلق عليه (المعطف الإلكتروني) يقف خلفه (جلعاد أردان) وزير أمن الاحتلال الداخلي حيث رصدت له ميزانية وصلت إلى (22) مليون

### جريمة الإهمال الطبي

من ناحيته افتتح الدكتور أحمد بحر، الجلسة بالتنديد بسياسة الإهمال الطبي التي يتبعها الاحتلال بحق أسرانا الأبطال، معتبرها جريمة كبرى تستوجب محاكمة ومحاسبة قادة الاحتلال.

وأبرق بالتحية لروح الشهيد بسام السايح الذي استشهد داخل السجن كنتيجة طبيعية لسياسة الإهمال الطبي وحرمان الأسرى من حقهم في التدوي وتلقي العلاج. وأشار إلى أن العديد من الأسرى ما زالوا يخضون الإضراب عن الطعام منذ ستين يوماً ويحرمون من أبسط حقوقهم الإنسانية والمعيشية، واصفاً ذلك بالانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الخاصة بالأسرى.

### تحريرهم واجب شرعي ووطني

وشدد بحر، على أن تحرير أسرانا من سجون الاحتلال واجب شرعي ووطني وسياسي وإنساني، داعياً المقاومة الفلسطينية إلى بذل قصارى جهودها وعمل كل ما يلزم من أجل الدفاع عن أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال. ودعا للعمل بكل قوة باتجاه انجاز صفقة تبادل مشرفة، مطالباً شعبنا وفصائله الوطنية وشرائحه الشعبية ومؤسساته ومنظماته المجتمعية للخروج في مسيرات تضامنية مع أسرانا الأبطال.

وحمّل بحر، الاحتلال المسؤولية الكاملة عن

## تضامنا مع الأسرى

وكيل وزارة الأسرى:  
الأسرى يواصلون النضال من أجل  
إزالة أجهزة التشويش المسرطنة

## المدخلات

وأكد أن الإهمال الطبي للأسرى وتركهم حتى الموت كما حدث مع العديد منهم جريمة حرب مكتملة الأركان، وكلها تستوجب العمل الفوري لمحاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب والزام الجهات التنفيذية لتشكيل لجنة حقوقية لمتابعة التنفيذ ورصد جرائم الاحتلال بحق الأسرى ورفعها للمحاكم الدولية.

وشدد على ضرورة استنفار كامل طاقات الشعب وتوحيد الجهود للفصائل لنصرة أسرانا وإنقاذهم من الموت البطيء.

## النائب صلاح البردويل



أكد النائب صلاح البردويل، على ضرورة الاهتمام بقضية الأسرى التي هي أولوية للمجلس التشريعي، لافتاً إلى أن الإضراب القائم حالياً والذي يخوضه عدد من الأسرى

يواجه بخذلان من جهات رسمية، فالسلطة تدير ظهرها لمعاناتهم، والأمم المتحدة غير مهتمة بهم، لافتاً إلى أن هناك أسرى يموتون بسبب الإهمال الطبي وأجهزة تشويش تسبب سرطانات.

ومضى يقول: "سلطة رام الله تضغط على الأسرى لإفشال الإضراب، والعالم لا يعلم عن معاناتهم شيء، فلا يوجد أي طرف رسمي في الخارج يذكرهم أو يتحدث عن قضيتهم".

وأشار إلى أن الأسرى يشعرون بخذلان كبير وأن إدارة سجون الاحتلال تتعمد الإهمال ونكثت كل العهود وغير مبالية بمعاناتهم، معبراً عن خشيته من كسر ارادتهم إن لم يحدث ضغط من الخارج.

## النائب سالم سلامة



طالب النائب سالم سلامة، بضرورة وجود لجنة رقابية دائمة في الأراضي الفلسطينية من مؤسسات دولية لحماية حقوق الأسرى في سجون الاحتلال ووقف الانتهاكات المستمرة بحقهم وكذلك عمليات الموت

## النائب ماجد أبو شمالة



قال النائب ماجد أبو شمالة: "كنت أتمنى أن أجد قضية الأسرى معروضة أمام الأمم المتحدة وأبناء الأسرى هناك، بدلا من وجود أحفاد هذا الرئيس أو ذلك، كنت أتمنى أن تكون قضية الأسرى على سلم أولويات السفارات الفلسطينية المنتشرة في دول العالم".

وشدد أن مسؤولية كبرى تقع على سفاراتنا بالدرجة الأولى، معبراً عن أمله بمزيد من التعاطف والوقوف بجانب أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، ومنوها أنهم ليسوا وحدهم في هذه المعركة، مضيفاً فهؤلاء الأبطال من ضحوا بأعمارهم لكي نعيش بكرامة وحرية.

## النائب إبراهيم المصدر



أشار النائب إبراهيم المصدر، إلى أن ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال جرائم بحق الإنسانية وتحدي للسلوك البشري والإنساني، مشيداً بتضحياتهم.

ولفت إلى أن المتغيرات الدولية في المنطقة من خلال فرض واقع جديد تفرض علينا تدارك الواقع والعمل على الشراكة الوطنية والتساوي في الحقوق والواجبات داخل المؤسسات الوطنية، وأن طوق النجاة لشعبنا في وحدته ووحدة أهدافه، داعياً حل المشكلات الفلسطينية أولاً، ثم الطلب من الدول العربية الوفاء بالتزاماتهم تجاه شعبنا وقضيته.

## النائب محمد فرج الغول



أكد النائب محمد فرج الغول، أن سياسات الاحتلال بحق أسرانا تمثل انتهاكاً للقانون الدولي، واتفاقيات جنيف، وللدبلوماسية الدولية والحصانة البرلمانية لنواب الشعب الفلسطيني المختطفين في سجون الاحتلال.

الإنساني، واتفاقيات جنيف والعمل على رقابة السجون لدى الاحتلال وتطبيق المعايير الدولية بحق الأسرى.

2. الدعوة إلى تشكيل ائتلاف عالمي لإطلاق حملة عالمية ضد سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والإهمال الطبي وجرائم الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى، ومعاناة الأسرى من الأطفال والنساء والمرضى والجرحي.

3. ضرورة وجود لجنة رقابية دائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تلزم الاحتلال بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على أن تكون تحت رقابة مجلس الأمن الدولي، والعمل على تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك للحد من التعذيب الذي يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال.

4. مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بالدور المنوط بها من خلال التدخل لحماية الأسرى من الانتهاكات الصهيونية وضمان احترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

5. تشكيل لجنة لتوثيق كافة الجرائم المُنتهكة والخارقة لأحكام القانون الدولي العام بشأن الأسرى.

6. رفع الأمر لدى المحكمة الجنائية الدولية باعتبار الانتهاكات الصهيونية بحق الأسرى تعتبر من جرائم الحرب والتي تدخل ضمن اختصاص المحكمة بموجب نص المادة (8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

7. إلغاء قرار السلطة بتحويل وزارة الأسرى إلى هيئة؛ باعتبار ذلك تقزيم لقضية الأسرى، وتهميشها وتجاوز حقوقهم، واعتبار ذلك خطأ أحمر، وعدم الخضوع لأي ضغوط صهيوأمريكية تنتقص حق الأسرى.

8. اعتبار هذا التقرير وثيقة صادرة عن المجلس التشريعي، مع ترجمته لعدة لغات، ونشره على أوسع نطاق.

إن عدداً من الأسرى المضربين وضّعهم الصحي صعب، وأكثرهم صعوبة: الأسير المريض بسرطان الدم: (أحمد غنام) لأكثر من (60) يوماً رفضاً لاعتقاله الإداري، كما أن الأسير (سلطان مخلوف) يعاني من تدهور في وضعه الصحي الصعب خلال أكثر من (25) يوماً، كما نُقل الأسير (ناصر الجوع) إلى المستشفى، بعد إضراب استمر (43) يوماً بعد فقدانه الوعي ووقوعه على الأرض وإصابته في الرأس مع غيبوبة.

حتى الآن يخوض (140) أسيراً الإضراب عن الطعام منذ (13) يوماً احتجاجاً على مفاصلة الاحتلال في تنفيذ الاتفاق الذي جرى في شهر (نيسان) الماضي بعد معركة الكرامة.

## مأساة عيادات السجون

يقبع الأسرى المرضى من الحالات الصعبة فيما يسمى "عيادة سجن الرملة" ما بين (14 - 16) أسيراً بشكل دائم، يعانون من ظروف صحية ومعيشية قاسية.

لقد كفل القانون الدولي الإنساني حق الأسيرات والأسرى في المعاملة الإنسانية في المعتقل وفي العيش بظروف خالية من المخاطر، حيث نصت المادة (85) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: (لا يجوز بأي حال وضع أماكن الاعتقال الدائم في مناطق غير صحية أو أن يكون مناخها ضاراً بالمعتقلين. وفي جميع الحالات التي يعتقل فيها أشخاص محميون بصورة مؤقتة في منطقة غير صحية أو يكون مناخها ضاراً بالصحة، يتعين نقلهم بأسرع ما تسمح به الظروف إلى معتقل لا يخشى فيه من هذه المخاطر).

## التوصيات

1. دعا التقرير المؤسسات الدولية، تكليف لجنة دولية للاطلاع على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، ومعابنة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، والقانون الدولي

## نواب:

الاحتلال يخالف المواثيق الدولية وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الإنسانية



## استكمال مداخلات جلسة المجلس التشريعي الفلسطيني



من ناحيته طالب خالد البطش، جمهورية مصر بوصفها راعية الاتفاق بين الأسرى والعدو الصهيوني بالعمل لإزالة أجهزة التشويش، داعياً لأوسع تحرك شعبي ودبلوماسي للتضامن معهم والاهتمام بقضيتهم.

وشدد على ضرورة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة لتعزيز مقومات صمود شعبنا وسرعة انجاز صفقة تبادل أسرى، لافتاً إلى أن من يعيق إبرام الصفقة هو الاحتلال، مطمئناً أسرانا بأن يوم الحرية والفرج بات قريباً وعلى الأبواب.



**والدة الأسير عمر وادي**  
قالت والدة الأسير عمر وادي: "إن الاحتلال حاول أن يركع أبنائنا ويذلهم من خلال اقتحامات يومية والتعذيب والعزل الانفرادي والمنع من الزيارة، وتركيب أجهزة تشويش داخل الأقسام، ولفقت إلى أن الواقع المؤلم في سجون الاحتلال يوجب على أبناء شعبنا الوقوف لجانبهم خاصة في معركتهم مع الاحتلال واضرابهم عن الطعام، وتابعت: "نقف اليوم لنذكر العالم بمعاناة أسرانا الذين يواجهون الموت كل يوم في ظل صمت المؤسسات الدولية". وطالبت السلطة بموقف جاد وليس ما وصفته بموقف المتفرج على معاناتهم.

السجون في الأراضي المحتلة. واتهم السلطة في رام الله بالتقصير في تبني معاناة الأسرى وذويهم على المستوى المادي والخدمي، داعياً المنظمات العربية والدولية الحقوقية لتبني قضيتهم بصورة مستمرة ودائمة.



**وكيل وزارة الأسرى**  
بدوره شدد وكيل وزارة الأسرى بهاء الدين المدهون، على ضرورة أن وقوف شعبنا خلف أسرانا مؤكداً أن مساندتهم واجب وطني وديني وأخلاقي وقانوني.

وقال: "إنهم يمرّون بظروف صعبة للغاية، وأن سلطان السجون تتغول عليهم وتدير معركة ضدهم، في ظل صمت مقيت للمؤسسات الدولية التي تغض الطرف عن الانتهاكات بحقهم".

ولفت لوجود العشرات منهم يخوضون اضراباً عن الطعام لليوم 16 على التوالي احتجاجاً على أجهزة التشويش ومطالبة بحقوقهم الإنسانية، مبيّناً أن الإهمال الطبي أودى بحياة 160 معتقل.

وثمّن موقف المقاومة وسعيها الجاد من أجل إطلاق سراحهم، داعياً لاستخدام كل أوراق القوة، ودعا العالم الحر لسلوك كل الطرق القانونية من أجل تشكيل أدوات ضغط لإجبار الاحتلال لوقف الانتهاكات بحقهم وإعطائهم حقوقهم التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية.

**رئيس الهيئة الوطنية لمسيرات العودة**

الاحتلال واصفاً قاداته بأنهم أشرار الأرض، مؤكداً أن الاحتلال جاء في إطار وعد الاخرة، وأن اتفاق أوسلو شجعهم للتجمع في فلسطين وأن بشرى نهاية الاحتلال قريباً. ولفت إلى أن السلطة الفلسطينية تسارع في الولاء للاحتلال عبر التنسيق الأمني والتعاون العسكري وهي تمارس ما يمارسه الاحتلال من اعتقال الشرفاء من أبناء شعبنا".

**النائب إسماعيل الأشقر**



أما النائب إسماعيل الأشقر، فقد أقرح إلزام وزارة التربية والتعليم في جميع المراحل الدراسية لتخصيص أول 5 دقائق أثناء الطابور الصباحي للحديث عن الأسرى وحقوقهم ووضعهم.

كما طالب بتشكيل لجنة برلمانية وفصائية تطوف العالم للحديث عن معاناتهم وقضيتهم وانتهاكات الاحتلال بحقهم.

**النائب محمود الزهار**



شدد النائب محمود الزهار، على ضرورة إطلاق حملة إعلامية محلية، عربية، ودولية حول ما جاء في التقرير وارساله لجميع المؤسسات الدولية، ودعوة كافة المؤسسات الإنسانية عبر المجلس التشريعي لتشكيل لجان لزيارة

البيئي من خلال الإهمال الطبي. وطالب السفارات الفلسطينية بتقديم جميع التقارير حول الأسرى لوزارات الخارجية في العالم، وأضاف "ثبت أن المقاومة هي من يجبر العدو للإفراج عنهم".

**النائب يوسف الشرافي**



أكد النائب يوسف الشرافي، على ضرورة العمل للإفراج عن الأسرى وتبادلهم من خلال صفقات مشرفة كما حدث في وفاء الأحرار، لافتاً إلى أن معاناتهم ممتدة إلى أهلكهم وعوائلهم من خلال منعهم من زيارتهم والتضييق عليهم.

وقال: "لا بد من إضافة على التقرير من مصائب السلطة بحق الأسرى والمتمثلة في عدم رفع قضية واحدة من الانتهاكات بحقهم في المحافل الدولية حتى من استشهاد منهم في سجون الاحتلال، بل يستخدمون سياسية الباب الدوار حيث يعتقل الفلسطيني في سجون السلطة ثم في سجون الاحتلال".

**النائب يونس الأسطل**



قال النائب يونس الأسطل: "إن جريمة بحقهم انتهاك للشرائع السماوية قبل أن تكون انتهاك للقوانين الدولية".

وعبر عن عدم استغرابه مما يفعله

## ناقشت الاعتداءات على الأراضي الحكومية اللجنة القانونية تستمع لرئيس سلطة الأراضي



ومؤكداً أن السلطة لا تشرع بحملات الإزالة قبل استنفاد الإجراءات القانونية مع محاولات توفير بدائل للمواطنين الذي يستحقون ذلك. بدورهم أثنى النواب على دور سلطة الأراضي، داعين لمنع تغول المواطنين على الممتلكات العامة والأراضي الحكومية بهدف حماية تلك الممتلكات وابقائها خدمة للمصالح العامة والأجيال القادمة.

سلامة الإجراءات المتخذة من قبل سلطة الأراضي فيما يتعلق باعتداءات المواطنين على الممتلكات العامة والأراضي الحكومية منوهاً أن كل تلك الإجراءات هي وفقاً للقانون وتأتي في إطار حماية الممتلكات، لافتاً إلى أن سلطة الأراضي مهتمة بالأعمال والمهام الموكلة إليها بموجب القانون وأن طواقم العاملين بها يتمتعون بخبرة ودراية كاملتين،

عقدت اللجنة القانونية جلسة استماع لرئيس سلطة الأراضي ماهر أبو صبحه، بحضور النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، أحمد أبو حلبية، ومحمد شهاب، واستمع النواب لإيضاحات رئيس سلطة الأراضي حول الإجراءات المتخذة بشأن حماية الممتلكات العامة وحملة إزالة التعديت على الأراضي الحكومية. من ناحيته شدد أبو صبحه، على

## لجنة الرقابة تلتقي وكيل وزارة النقل والمواصلات

زارت لجنة الرقابة بالمجلس التشريعي وزارة النقل والمواصلات والتقت وكيل الوزارة اللواء صلاح الدين أبو شرخ، بحضور رئيس سلطة الترخيص المهندس حسن عكاشة، ومدير عام الإدارة العامة لشرطة المرور العقيد علي النادي، في حين مثل لجنة الرقابة رئيسها النائب يحيى العبادسة، ومقرر اللجنة النائب هدى نعيم.

بدوره افتتح النائب يحيى العبادسة، اللقاء متسائلاً عن الخطة السنوية للوزارة ونسبة الإنجاز منها، وجهود الوزارة في خدمة المواطنين، والإجراءات التي تتخذها الوزارة بشأن السلامة على الطرقات وحماية المواطنين والسائقين والسيارات.

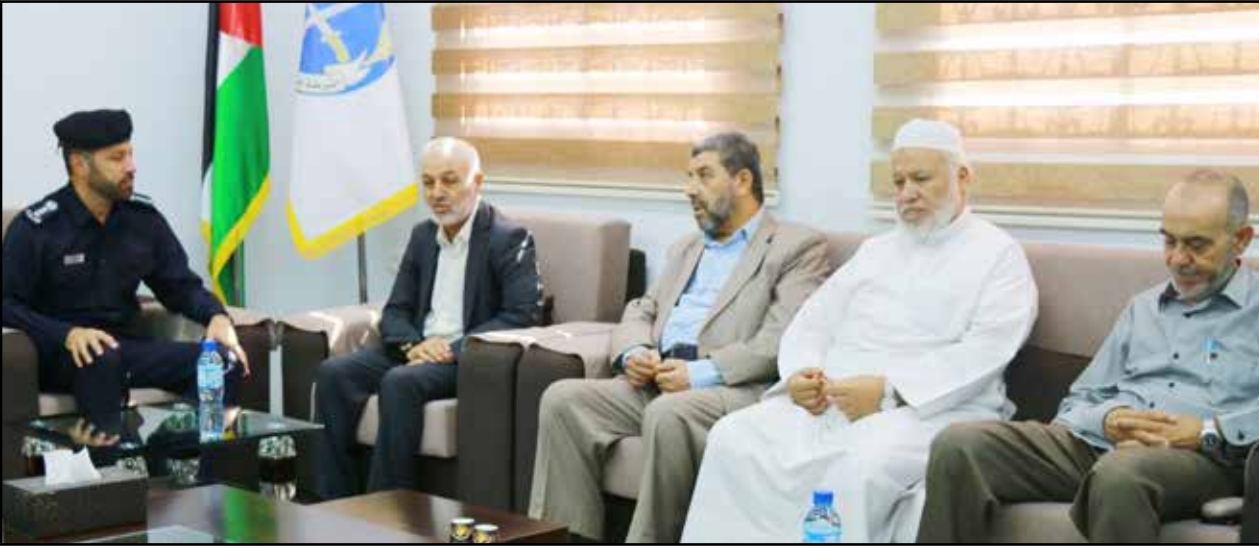
من ناحيته أوضح وكيل الوزارة اللواء أبو شرخ، معالم خطة وزارته وما تم إنجازه منها منذ بداية العام الجاري، منوهاً أن الوزارة تضم ثلاثة قطاعات رئيسية وهي: "سلطة الترخيص، الشؤون الفنية والهندسية، الشؤون الإدارية والمالية"، منوهاً أن هناك جمعيتين أهليتين مرخصتين لدى وزارة الداخلية مساندتين للوزارة تعملان في مجال السلامة على الطرق.

وأضاف أبو شرخ، أن وزارته تسعى لخصخصة النقل الحكومي بهدف تقليص المصاريف، مشدداً أن الوزارة أوقفت حالياً شراء مركبات جديدة، وأنها تعمد لتدوير السيارات الحكومية بين الهيئات والمؤسسات والوزارات الحكومية بما يخدم المصلحة العامة للعمل الحكومي.

وشدد على أن وزارته مهتمة بصندوق تعويض مصابي حوادث الطرق، وبتفعيل المجلس المروري الأعلى، ورفع وعي المواطنين حول أهمية تأمين المركبات العمومية والخاصة، وذلك سعياً من الوزارة لحماية المواطنين وترسيخ حالة من الاستقرار على الطرقات والمحافظة على أرواح المارة والركاب.



## اللجنة القانونية تلتقي مدير عام الشرطة الفلسطينية



الموارد المادية، مؤكداً أن قيادة الشرطة تسعى لتحسين الخدمة الشرطة والسرية في إنجازها، وتحسين ظروف الموظفين وحماية المواطنين كافة.

من جهته استعرض العميد محمود صلاح، واقع الشرطة الفلسطينية والإمكانيات المادية والكادر البشري الموجود، وأهم المشاكل التي تعاني منها الشرطة بسبب الحصار وقلة

المجلس المختلفة والشرطة في تنفيذ مهامها وأداء دورها، مؤكداً دعم المجلس التشريعي واللجنة القانونية للشرطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية كافة.

نظمت اللجنة القانونية زيارة تفقدية لمدير عام الشرطة الفلسطينية، العميد محمود صلاح، وضم وفد اللجنة النائب محمد فرج الغول، رئيس اللجنة القانونية، وأعضائها، النائب أحمد أبو حلبية، النائب مروان أبو راس، النائب محمد شهاب، النائب مشير المصري، وكان في استقبالهم العميد صلاح، ونوابه ومساعديه وعدد من قيادات وأركان الشرطة الفلسطينية.

وأشاد النائب الغول، باستقرار الحالة الأمنية في قطاع غزة الأمر الذي تم بجهود وزارة الداخلية والشرطة الفلسطينية، معبرا عن اعتزازه بتطبيق القانون وحفظ الأمن والأمان وممتلكات المواطنين وحماية حقوقهم وصونها. وشدد على ضرورة منع أي تجاوزات لحقوق الغير، والعمل ضمن ضوابط ومحددات القانون، كما شدد على ضرورة اليقظة الأمنية التامة لمنع أي تفجيرات قد تستهدف نقاط أو مقر الشرطة الفلسطينية، وذلك من خلال اليقظة الأمنية، وتحسين نقاط الشرطة في الحواجز بشكل أكثر حماية لعناصرها وأفرادها. وأشاد بحالة التعاون والتنسيق الكامل بين لجان

## دعت لإسناد حقيقي للأسرى المضربين النائب الشنطي تدين جريمة اعدام الاحتلال لفتاة على حاجز قلنديا



الاحتلال إضرابهم المفتوح عن الطعام رفضاً لعدم إزالة الاحتلال أجهزة التشويش المسرطنة وسياسة الاعتقال الإداري الظالمة التي يمارسها الاحتلال، مؤكداً أن ممارسات الاحتلال الإجرامية بحق الأسرى مخالفة لكل القوانين الدولية والإنسانية. وطالبت الشنطي بمشاركة شعبية واسعة اسناداً لحركة الأسيرة في معركتها المتواصلة والمفتوحة ضد إدارة سجون الاحتلال وأدواتها القمعية.

أدانته النائب جميلة الشنطي، جريمة إعدام مواطنة فلسطينية على يد قوات الاحتلال على حاجز قلنديا شمال مدينة القدس المحتلة بزعم نيتها تنفيذ عملية طعن، مؤكداً أن ذلك جريمة صهيونية خطيرة يعيشها أبناء شعبنا على حواجز الاحتلال ويجب التصدي لها بقوة. وقالت النائب الشنطي في تصريح صحفي لها: "الاحتلال يقتل أبناء شعبنا بدم بارد على حواجز الموت بشكل صارخ يكشف الإجرام الصهيوني الممارس بحق شعبنا في الضفة الغربية المحتلة والقدس".

وأكدت على ضرورة فضح جرائم القتل والاعدام التي يقوم بها الاحتلال ضد شعبنا، مشيرة أن هذه الجرائم مخالفة صارخة لكل المبادئ والقيم الإنسانية والشرائع والقوانين الدولية ويجب العمل على ملاحقة قادة الاحتلال في المحاكم الدولية.

في سياق آخر دعت النائب الشنطي، شعبنا الفلسطيني ومقاومته لإسناد الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال لتفعيل قضيتهم ودعم صمودهم وإنقاذ حياتهم، منددة بالممارسات اللا إنسانية التي يتعرضون لها في سجون الاحتلال.

وقالت: "نحن مع أسرارنا الأبطال في سجون الاحتلال ونؤيدهم وقلوبنا تعترض معهم وآلامنا تعترض وتشتد كلما تألموا ونعيش معهم لحظة بلحظة وبؤلمنا ألمهم". وأشارت إلى حوض 140 أسيراً في سجون

## النائب الثاني لرئيس المجلس: تغول عباس على التشريعي أفسد الحياة السياسية



قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة: "إن غياب المؤسسات الفلسطينية، وعدم وجود رقابة حقيقية على أداء السلطة التنفيذية أطلقا يد السلطة الفلسطينية للتحكم بمقاييد جميع السلطات لتصبح سلطة الفرد الواحد وانتشار الفساد".

وأوضح خريشة في حديث صحفي أدلى به لصحيفة "فلسطين" أن ما يجري من استفراد بالسلطات يؤكد مصادقية القاعدة السياسية التي تقول: "كلما قلت قاعدة الحكم زاد الفساد، وكلما زادت قاعدة الحكم قل الفساد".

وأضاف: "إن حل المجلس التشريعي لا قيمة له، لأن المحكمة الدستورية أصدرت قراراً بإجراء انتخابات في غضون 6 أشهر بالتزامن مع حل المجلس التشريعي، ولكن مع مضي 10 شهور حتى اللحظة دون إجراء هذه الانتخابات يصبح قرار حل التشريعي لا قيمة له، على أساس أن القضيتين مرتبطتان".

وطالب رئيس السلطة محمود عباس بإجراء الانتخابات الفلسطينية بشكل عاجل ودون تسويق منوهاً إلى أن ذلك يمثل خيار وطني يميل إليه معظم الشعب الفلسطيني، من أجل تفعيل الديمقراطية التي غابت عنه منذ 14 عاماً.

وبشأن القوانين التي تصدر في غياب المجلس التشريعي، رأى خريشة، أن هناك تعديلاً من رئاسة الوزراء ومستشاري رئيس السلطة على إصدار القوانين التي تقدم للرئيس للتصديق عليها.

وبين أن معظم هذه القوانين تتعلق بالاستثمار والاقتصاد ورأس المال التي تخدم فئات معينة من المجتمع الفلسطيني، ولا تلبى حاجات

مجتمعية من تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع والسلطة بمختلف اتجاهاتها.

ولفت إلى أن معظم القوانين التي حولت إلى عباس للتصديق عليها تخالف القانون الأساسي، الذي أتاح إصدار قوانين بمراسيم رئاسية، شريطة أن تكون هذه القوانين ضرورية وعاجلة وطارئة وتحمل صفة الاستعجال. مؤكداً أن هناك تعديلاً خطيراً بعدد القوانين التي صدرت بعد تغييب المجلس التشريعي، مقارنة بما سنه المجلس التشريعي من قوانين.

وذكر خريشة أن تغييب المجلس التشريعي فتح الباب واسعاً لانتهاك الحريات العامة من اعتقالات على خلفية سياسية أو بسبب الادلاء بالأراء على مواقع التواصل، بزعم بث نغرات طائفية رغم عدم وجود طائفية في فلسطين.



## ناقشت واقع المسيرة التعليمية وبدء العام الدراسي.. لجنة التربية تستمع لوكيل التعليم



أفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد  
majedplc@hotmail.com

### قُلُوبُهُمْ شَتَّى

يدور الحديث في الأروقة السياسية للاحتلال عن تشكيل ما يسمونه حكومة وحدة وطنية عبر ائتلاف القائمتين الأكبر في برلمان العدو "الكنيست" وهما زعيمى الليكود وأزرع أبيض، "نتنياهو وغانتس"، ومن المتوقع أن تكون الرئاسة بينهما دورية، وذلك في خطوة ائتلافية تقاربية على ما يبدو في الظاهر.

مهما تظاهر قادة الاحتلال الصهيوني بالوحدة أو التقارب فإن قلوبهم شتى بلا شك، غير أنهم يجيدون لعبة التحالف ضد أعداءهم وذلك من أجل إطالة أمد وعمر دولتهم اللقبيطة وكيانهم المزعوم، وهنا يضربون مثلاً في العمل السياسي وتكوين الائتلاف وصناعة التقارب وإن كان ظاهرياً من أجل البقاء وتمتين جبهتهم الداخلية، وهو أمر نحن أحق به منهم.

مما لا شك فيه أن عدونا لا يتحد ولا يتقارب إلا على دماءنا وللتأمر علينا وعلى شعبنا ومصالحنا العليا، والمعلوم أن هذه الوحدة والحكومة المشتركة التي يسير الاحتلال نحو تشكيلها وقد باتت في حكم المؤكد، تعطي أريحية برلمانية تمكنه من الأقدام على قرارات مصيرية إذا رغب أعضاء الحكومة بذلك، وبالتالي من الممكن أن يرتكب بحقنا أي حماقة سياسية من شأنها تغيير ملامح خارطة السياسة.

وهنا لا بد من القول إننا سنكون أمام حكومة غالية في التطرف ويغريها في ذلك قاعدة برلمانية واسعة إلى حد ما، وبالتالي علينا أن نكون حذرين أكثر من أي وقت مضى، وعلينا أن ندرك مخاطر المرحلة ونعمل من أجل مدافعة الاحتلال واشغاله عنا بأي وسيلة كانت.

إن خير رد على حكومة الاحتلال القادمة يتمثل بإنهاء الانقسام والسعي الحثيث والسريع نحو وحدة الوطن وتوحيد المؤسسات الوطنية وتعضيدها ورفدها بالكفاءات الوطنية وتشكيل حكومة وحدة موحدة في الضفة والغربية وقطاع غزة لتقوم بمهامها الوطنية بامتياز وبكل كفاءة.

ربما هذا يكون الرد الأكثر توفيقاً على تطرف الاحتلال وسيره نحو الراديكالية السياسية والأيديولوجية، من ثم علينا الانشغال الحقيقي بتقنية الصف الوطني من غير الغيورين على وطننا وأمتنا ومقدساتنا تمهيدا للمعركة الكبرى وهي معركة التحرير.

### أسرانا الأبطال

من غير الممكن عدم التطرق لمعاناة أسرانا الأبطال والعشرات منهم يخوضون معركة الأمداء الخاوية دفاعاً عن كرامتهم الإنسانية ضد عدو متغطرس، لدينا حالياً ما يقارب من "5700" معتقل في سجون الاحتلال بينهم "230" طفلاً و"48" معتقلاً و"500" معتقل إداري، أي معتقلون بلا تهمة، و"1800" مريض، بينهم "700" بحاجة لتدخل طبي عاجل، وقد بلغ شهداء الحركة الأسيرة "221" شهيداً، منذ العام "1967"م، كل هذه التضحيات تحملنا على بذل أقصى الجهود لأجلهم وبغية تحريرهم وكسر قيدهم. معاناة الأسرى تُوجب على السلطة في رام الله اللجوء للقضاء الدولي وهي صاحبة الامتياز في ذلك لمحكمة الاحتلال وقادته على ما يرتكبونه من جرائم بحقنا وحق أسرانا الأبطال في السجون. وقبل كل شيء على شرفاء حركة فتح والسلطة ومنظمة التحرير السعي الفوري نحو إلغاء وإنهاء كل الإجراءات التعسفية الظالمة بحق أسرانا الأبطال والتوقف الفوري عن قطع رواتبهم ومخصصاتهم المالية، مراعاة لظروفهم واحتراماً لعائلاتهم وتضحياتهم الجسام.

الواجب الوطني يحتم علينا جميعاً الوقوف خلف أسرانا، والأمر المستغرب أن السلطة لديها عشرات السفارات والقنصليات حول العالم لا نرى لها أي أثر في نشر معاناة الأسرى ولا تكاد تسمع لها همساً، إذا لم تعمل سفاراتنا من أجل قضايانا الوطنية الكبرى فمتى تعمل وماذا عساها أن تفعل؟؟

يبقى الأمل بالله تعالى ثم بالمقاومة التي تسعي بلا شك ولا ريب لتحريرهم وإخراجهم من عتمة السجن إلى رحابة نسيم الحرية والاعتناق من زنازين الاحتلال ومعتقلاته وسجونهم.

وَمَا ذَكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ



وأوضح ثابت أن وزارته قامت بمليء الشواغر الوظيفية والبالغ عددها "500" شاغر وظيفي ما بين معلمين ومشرفين ومرشدين ومدراء مدارس وذلك بالتعاون مع ديوان الموظفين، مشيراً لإجراءات الوزارة الهادفة لتأمين الكتب والمستلزمات المدرسية.

وأكد أن الوزارة حصلت على موافقة بعض الدول المانحة لإنشاء وانجاز العديد من المباني المدرسية الجديدة، وإضافة غرف صفية في بعض المدارس الأمر الذي من شأنه التخفيف من مشكلة اكتظاظ الطلبة في الفصول. بدورهم أشاد النواب بالإجراءات المتخذة من قبل الوزارة بهدف استقرار المسيرة التعليمية والمحافظة عليها دون أي أرباك يذكر، منوهين إلى أنهم سيتواصلون من الجهات ذات الصلة لأجل تعزيز المديرية بالكوادر التعليمية اللازمة حسب الأصول. وشدد النواب على ضرورة التركيز على التأهيل والتدريب والتطوير للكوادر التعليمية بهدف النهوض بواقع المسيرة التعليمية نحو الأفضل، مبدعين استعداد اللجنة تذليل أي عقبات قد تعترض عمل الوزارة ومديرياتها المختلفة.

ناقشت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي المسيرة التعليمية وواقع مديريات التربية والتعليم في قطاع غزة، والإجراءات المتخذة من قبل الوزارة مع بداية العام الدراسي الجديد، جاء ذلك خلال جلسة استماع عقدتها اللجنة مع وكيل وزارة التربية والتعليم الدكتور زياد ثابت، بحضور النواب: خميس النجار، يوسف الشرافي، سالم سلامة، يونس أبو دقة، ومحمد شهاب.

وتساءل النواب عن واقع الأوضاع التعليمية والمشاكل التي تواجهها الوزارة في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة والآثار السلبية المترتبة على مكونات المسيرة التعليمية، وماهية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لتجاوز هذه المرحلة.

بدوره استعرض ثابت، المسيرة التعليمية والمشاكل التي تواجهها المديرية في ظل محدودية الإمكانيات التعليمية والمالية وكوادر المعلمين في المدارس ومدى انعكاس ذلك على نصاب الحصص للمدرسين والتشكيلات المدرسية وعدد الطلبة في الفصل الواحد ومستوى تحصيلهم.



رئاسة ونواب التشريعي يهئون الأسير المحرر بسام النجار



تصدر عن الدائرة الإعلامية في  
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

■ تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN